إشكالية التهميش الاقتصادي
في ظل الصراعات الإثنية بالمنطقة العربية

يشهد العالم بجميع أنحائه مستويات متزايدة من الفقر المدقع مع تزايد النزاعات ونزوح السكان وزيادة حدة الصراعات الاثنية وكلّها مشاكل تؤدي إلى ترسّخ أسس اللامساواة حول العالم وتعمل على زيادة معدلات التهميش الاقتصادي وعدم القدرة على إحراز تقدم في تمكين الفئات المهمشة. وفي المنطقة العربية، ازدادت اللامساواة بين المجموعات والفئات الاجتماعية بشكل ملحوظ في العقدين الأخيرين من الزمن، وزادت حدة الاختلافات بين النطاقات الجغرافية داخل الدولة الواحدة وتتنوع أشكال تلك الاختلافات من إقليمية إلى أثنية، ولغوية، ودينية، وقبلية، وغيرها من الاختلافات التي تؤدي بشكل كبير إلى زيادة معدلات التهميش الاقتصادي.

يعد الوطن العربي من أبرز المناطق الجغرافية التي تواجه تحديات كبيرة في التمكين الاقتصادي كما أنه يبرز كأحد المناطق التي تشهد نزاعات مستمرة، وقد شهدت الفترة بعد عام ٢٠١١ إلى زيادة تأجيج الصراعات والتباينات الطائفية والتي أثرت بشكل كبير على خطط التنمية المستهدفة وتسببت في تدهور وتردى للوضع الاقتصادي والاجتماعي وزيادة معدلات النزوح خاصة في سوريا واليمن. ونتناول هنا أبعاد ومحددات التهميش الاقتصادي وخريطة الصراعات الإثنية داخل الوطن العربي وكيف تؤثر تلك الصراعات الإثنية على تفاقم وتهميش بعض الفئات الاجتماعية وكيفية التعامل مع تلك الإشكالية.

أولاً:- وضع الفئات المهمشة في الوطن العربي.

يتصف الوطن العربى بأنه متنوع ومختلف بشكل كبير في تصنيفاته الاقتصادية والاجتماعية والدينية، فعلى المستوى الاقتصادي، فقطر مثلاً من البلدان التي لديها أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلى الإجمالي على الجانب الآخر تعد اليمن من بين أفقر دول العالم، وبالنسبة لكل دولة توجد تفاوتات ملحوظة من حيث الدخل وتوزيع الفرص بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، وتنتشر النزاعات والصراعات الإثنية في المنطقة العربية وهي مؤثر قوي لزيادة معدلات عدم المساواة بين الفئات المختلفة.

COMMON INTEREST Solutions

يعرف التهميش الاقتصادي بأنه عدم قدرة الأفراد على المشاركة الكاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ويعتبر مفهوم التهميش الاقتصادي متعدد الأبعاد فهو يرتبط بعدة عوامل[١] مثل:

- التمييز؛ وهم الأشخاص الذين يواجهون تحيزات وإقصاء بسبب هويتهم سواء بسبب الاختلافات الإثنية أو العمرية والطبقة الاجتماعية والدينة والنوع الاجتماعي ووضعهم سواء كسكان أصليين أو مهاجرين.
- الجغرافيا؛ حيث يؤثر في الحصول على الخدمة أو تكافؤ الفرص بشكل عام، أي هناك سوءا في توزيع الموارد بين قاطني المدن والأقاليم
- الحوكمة؛ حيث يوجد عدم تكافؤ في الحصول على الفرص نتيجة عدم فعالية المؤسسات أو وجود قوانين وسياسات غير متوازنة تسبب عدم وجود توازن بين الفئات المختلفة في الحصول على الخدمات.
- الوضع الاجتماعي والاقتصادي حيث أن تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية يتسبب في عدم وجود مساواة في الحصول على الغذاء والتعليم والخدمات الصحية.
- الحروب والصراعات حيث أن المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تأثراً بالنزاعات والصراعات العرقية والتي تتسبب في زيادة معدلات الهجرة والنزوح وتدمير المؤسسات وبالتالي مزيد من التدهور في المساواة والتمكين الاقتصادي للفئات المهمشة مما يعمل على تفاقم الأزمات الاقتصادية.

منذ العام ٢٠١١ واندلاع الانتفاضات في عدة دول عربية للمطالبة بالعدالة الاجتماعية كمطلب أساسي، كانت الفئات المهمشة من أبرز المشاركين وكانت الطلبات تتمثل في التوازن والتكافؤ في الحصول على الفرص والتمكين الاقتصادي والسياسي. ولكن اختلفت الاستجابات على تلك المطالبات في المنطقة العربية فهناك دول تم تجاوبت مع تلك المطالب والتعامل معها وسن سياسات ووضع خطط للتمكين لتلك الفئات المهمشة (تونس وإن لم تنج التجربة بشكل كامل)، وهناك أماكن كان العنف السمة الرئيسية للتعامل مع تلك المطالب فتفاقمت الأزمة (اليمن وسوريا، وليبيا في بداية الأزمة) بشكل كبير مما أدى إلى زيادة معدلات المهمشين وزيادة معدلات عدم المساواة والحصول على الفرص والخدمات[٢].

(١) الإسكوا، تقرير التنمية الإجتماعية الثالث،٢٠١٩

(٢) الإسكوا، الإتجاهات السائدة أثناء الصراعات وتداعياتها، ٢٠١٩

COMMON INTEREST Solutions

ومن خلال الشكل رقم (١) نلاحظ مدى التزايد في معدلات النزوح داخليا وهذا يوضح أن هناك تفاوت كبير وعدم تكافؤ للفرص بين النطاقات الجغرافية داخل الدولة الواحدة في عدد من الدول العربية التي شاهدت صراعات عرقية مختلفة ونزاعات داخلية وطائفية[٣].

شكل رقم (١)

مجموع عدد النازحين داخلياً(بالملايين)

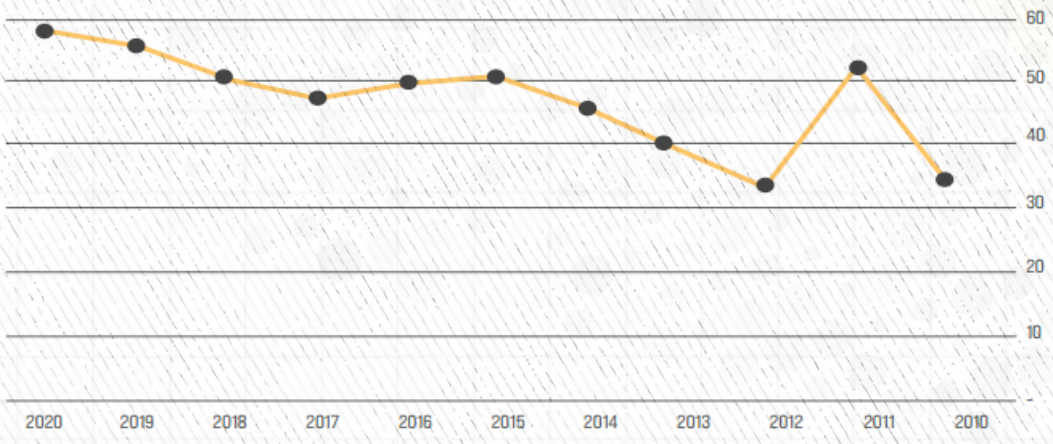

البلدان: الجمهورية العربية السورية، السودان، الصومال، العراق، دولة فلسطين، لبنان، ليبيا، اليمن

المصدر: مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني ومعهد أبحاث السلام في أوسلو

وبالنسبة للهجرة والنزوح إلى الخارج، فقد تسببت زيادة الهجرة والنزوح إلى الخارج في تزايد معاناة الفئات المهمشة من خلال الحصول على خدمات ضعيفة للغاية وتعرضهم للكوارث الطبيعية وقلة الدعم الموجه لهم بالإضافة إلى استقطاب جزء منهم للانضمام في جماعات إرهابية والاشتراك في صراعات ونزاعات تسببت في زيادة التهميش لهم بشكل كبير[٤].

الشكل رقم (٢)

مجموع عدد اللاجئين (بالملايين)

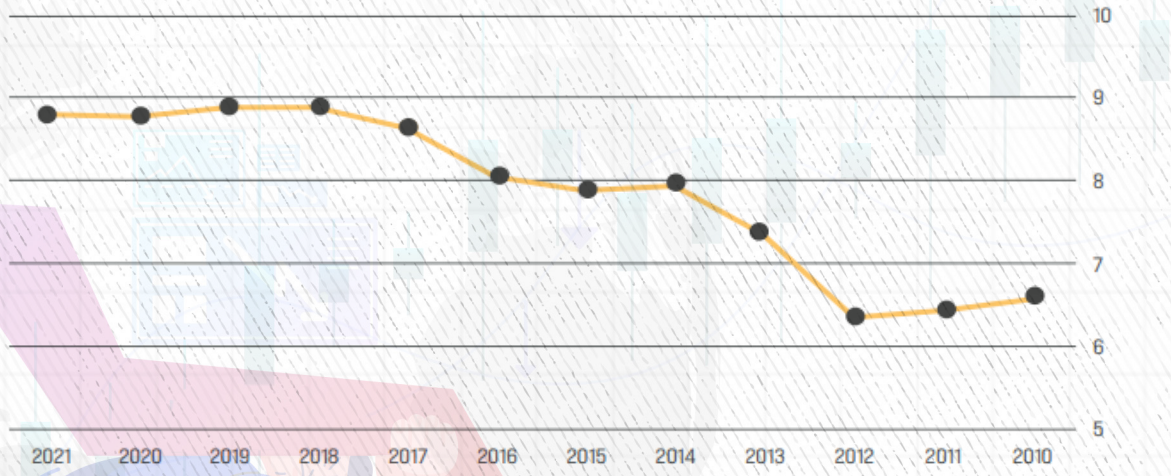

البلدان: الأردن، الجمهورية العربية السورية، السودان، الصومال، العراق، دولة فلسطين، لبنان، ليبيا، اليمن

المصدر: مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني ومعهد أبحاث السلام في أوسلو

(٣) مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني ومعهد أبحاث السلام في أوسلو، إتجاهات النزاعات في العالم العربي(١٩٤٦-٢٠١٩)، ٢٠٢١

(٤) مرجع سبق ذكره ، مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني ومعهد أبحاث السلام في أوسلو

COMMON INTEREST Solutions

ومن ثم، فإن للتمكين الإقتصادي لا يواجه تحديات ضخمة بالمنطقة العربية، ويحتاج إلى آليات وسياسات فعالة لمواجهتها ونلاحظ أن الصراعات الإثنية والعرقية تؤثر بشكل كبير على التقدم في تحقيق التمكين الاقتصادي لتلك الفئات المهمشة .

ثانياً: – خريطة الصراعات الإثنية في الوطن العربي.

تعد الصراعات بشكل عام– أياً كان نوعها– من أبرز التحديات والعقبات التى تواجه المنطقة العربية، وعند محاولة دراسة الأسباب التى تعوق التمكين الاقتصادى فإن الصراعات تعد التحدى الأبرز وخصوصاً الصراعات الإثنية التى تنتشر في الوطن العربى نتيجة التباينات المختلفة مثل العرقيات المختلفة والطائفية أو التوجهات السياسية والاستقطابات الطائفية الخارجية وتعد سوريا والعراق ولبنان واليمن والسودان والمغرب من أبرز الدول التى تعاني من أثر تلك الصراعات، وأيضا يعد التهميش الإقتصادي مؤثراً قوياً في زيادة حدة الصراعات فعدم التوزيع العادل للثروة وعدم تكافؤ الفرص وغياب العدالة الإجتماعية والمؤسسات القوية يعمل على زيادة الفجوات بين الفئات المختلفة مما يؤدي إلى ظهور حركات إنفصالية وغياب المناخ السلمى للحوار بين تلك الفئات يعمل على تأجيج الصراعات وبالتالى مزيد من التهميش وإهدار للموارد الإقتصادية.

تاريخيا تعد المنطقة العربية من أبرز بؤر الصراع بشكل عام وهذا ما يتضح من الشكل رقم (٣) حيث نلاحظ أن معدلات القتل الأكبر كانت خلال الفترة من ١٩٨٠ ل١٩٨٨ وذلك بسبب الحرب الإيرانية العراقية والتى نتج عنها حوالي ٧٠٪ من القتلى الذين سقطوا في المنطقة العربية، وأيضاً الحرب الأهلية اللبنانية وتميزت تلك النزاعات بأنها تحركها عوامل سياسية وعرقية وقبلية، أما الفترة البارزة الثانية فكانت في عام ٢٠١١ ومستمرة إلى الآن وكان أبرز أحداثها النزاع في سوريا والاستقطابات الطائفية التى حدثت والداعمين من الخارج والتى أثرت بشكل كبير في زيادة الصراعات الطائفية في المنطقة بشكل مباشر وغير مباشر، وكانت لبنان الأكثر تأثراً بحكم التفاعلات القوية التى تحكمها مع النظام السوري وارتباط حركات شيعية بالنظام الإيراني أيضاً وانخراطها في النزاع السورى وإمتدت النزاعات خلال تلك الفترة إلى اليمن وليبيا[٥] وشهدت البحرين نمطاً من النزاع الطائفي ولكن بشكل أقل من النزاعات في سوريا واليمن والعراق، ويبرز السبب الأكبر هو زيادة تدخل الفاعلين من الخارج وتحويل النزاعات لحروب بالوكالة وتعزيز الاستقطابات الإثنية والطائفية.

(٥) مرجع سبق ذكره، مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني ومعهد أبحاث السلام فى أوسلو

COMMON INTEREST Solutions

الشكل رقم (٣)

النزاعات القائمة على مستوى دول الوطن العربي

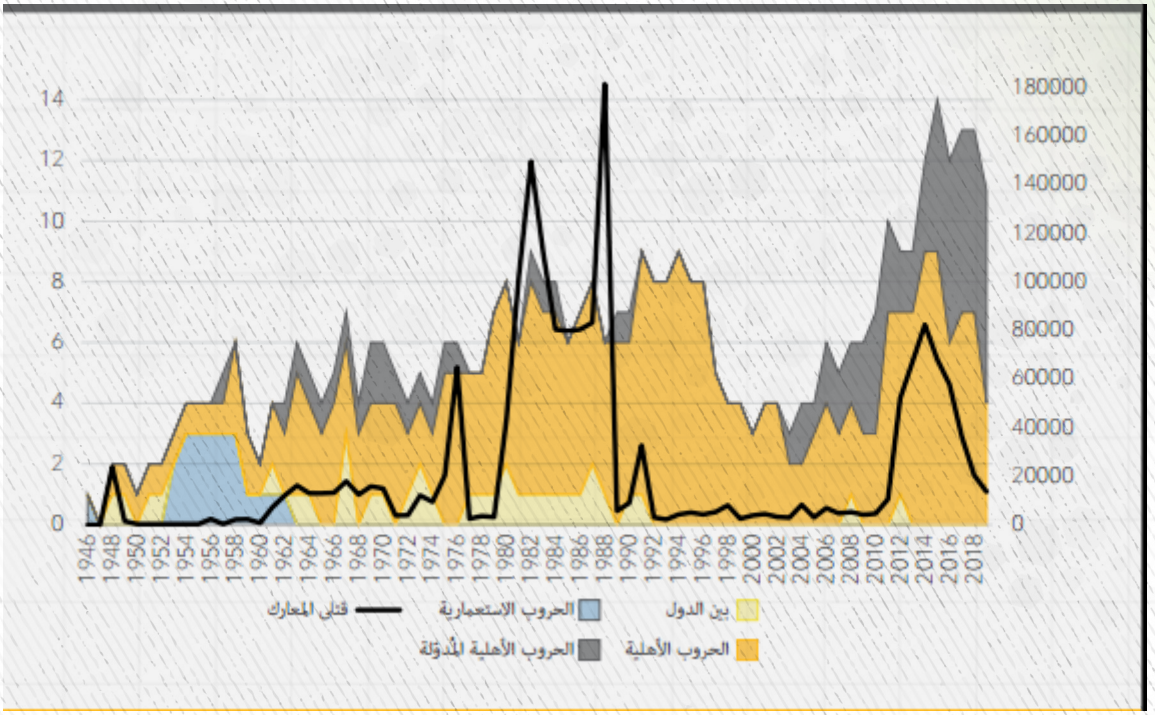

المصدر: مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني ومعهد أبحاث السلام في أوسلو

ثالثاً: – أنماط الإنقسامات الإثنية في الوطن العربي

يمكن تقسيم الوطن العربي إلى ثلاثة أنماط من التجانس، وذلك كما يلي:

١. الدول الأكثر تجانسا

هناك ثمانية دول تقل فيها نسبة الجماعات الإثنية عن ١٥٪ وهي قطر والسعودية واليمن والأردن ومصر وليبيا وتونس والصومال، ويمكن القول أن الغالبية العظمى من سكان هذه الدول شديدة التجانس إثنيا من حيث كونهم عرب لغة وثقافة ومسلمون دينا وسنيون مذهباً.

٢. الدول متوسطة التجانس:

يقصد بعبارة متوسطة التجانس تلك الأقطار التي تحتوي على تكوينات إثنية لغوية أو دينية أو مذهبية أو سلالية تبلغ نسبتها ما بين ١٥ و ٢٥٪ من مجموع السكان، وتضم خمسة أقطار هي: الكويت والإمارات وعمان وسوريا والجزائر.

COMMON INTEREST Solutions

٣. الدول الأكثر تنوعاً:

هناك تسعة أقطار عربية يصل فيها حجم التنوع إلى مستويات كبيرة، بفعل كبر حجم الجماعات الأثنية التي تكونها حيث يصل تعدادها إلى أكثر من ٣٥٪ من السكان وهي: العراق، البحرين، سوريا، لبنان، موريتانيا، اليمن، السودان، جيبوتي والمغرب. ففي هذه الدول لا توجد أية أغلبية عددية لأي جماعة أثينية مثلما هو الحال في كل من العراق ولبنان[٦].

رابعاً: – نحو تبني سياسات فاعلة.

برغم الخسائر والأضرار الكبيرة التي لحقت بالمنطقة كافة نتيجة النزاعات والصراعات الإثنية في الوطن العربي فإنها لاتزال موجودة ولاتزال محفزات تلك الصراعات موجودة وتنمو من حين لآخر وذلك لغياب السياسات الحقيقية التي تواجه الإشكالية والتى تتطلب وجود آلية للحوار وثقة بين الأطراف المختلفة.

فالتمكين الإقتصادي للفئات المهمشة وتعزيز أدوارهم وتحقيق التنمية العادلة المتوازنة والإشتباك مع محفزات الصراعات الإثني لا يزال يواجه عقبات وتحديات كبيرة لا يمكن لطرف واحد أن يتصدى له خاصة أن الصراعات أصبحت تأخذ أشكالاً معقدة لكم الفواعل الخارجية، والتباينات الكبيرة في المصالح بين الأطراف المختلفة وإرتباط الصراعات ببعضها على نطاقات جغرافية، لذلك من أجل تبني سياسات فعالة يجب العمل على:

– تبني آلية للحوار بين الدول المختلفة المندرجة في تلك الصراعات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بحيث تتمتع تلك الآلية بصيغة إتفاقية وإلزامية وإمتلاك أدوات وآليات قابلة لتنفيذ أفكارها

– يجب أن ترتكز تلك السياسات على بنود رئيسية يكون الهدف منها تعزيز التمكين الإقتصادي وتحقيق التكافؤ في الحصول على الخدمات والتمثيل السياسي بشكل متوازن بين الأطياف المختلفة لتجنب أحد أبرز مسببات الصراعات الداخلية

– العمل على تقوية المؤسسات وتعزيز الحوكمة بشكل متوازن من كافة الفئات بدون تحيز لأحد العرقيات من أجل التصدى بشكل حيادي للقضايا التى تهم تلك الفئات المختلفة إثنياً

– تعزيز الدور المركزى للدولة وتقوية مؤسساتها وتجنب تبنى سياسات وأفكار طائفية، وتفعيل القوانين التى تحقق العدالة الاجتماعية، مع ضمان حرية التمثيل والمشاركة السياسية لكافة الفئات بفعالية.

---

(٦) حسين موسى، محددات الانقسام الاثني و الطائفي في العالم العربي، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠
https://democraticac.de/?p=65794

COMMON INTEREST Solutions

– العمل على تحديد الأوليات الأكثر تأثيرا وفقا لكل دولة للتعامل معها، والعمل على تأسيس منظومة إقليمية للإنذار المبكر للتعامل مع كافة المخاطر التى يمكن أن تعيق خطط التمكين والتعامل مع محفزات الصراعات الإثنية

– وضع سياسات لعمل آليات لضمان العودة الآمنة وحصول النازحين على الخدمات الأساسية خاصة في وقت الأزمات، والعمل على خلق مزيد من فرص العمل من خلال توفير العمل اللائق والتوظيف العادل والآمن.